بهدف تعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية

خليل يلتقي سفير البحرين والقائم بأعمال سفارة الإمارات ورئيس غرفة تجارة الأردن

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: تم بحث الأسباب التي تعيق تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع القائم بأعمال السفارة الإماراتية

.. ومع السفير البحريني

جلنار العلي

التقى أمس وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل، سفير مملكة البحرين في دمشق وحيد مبارك سيّار، والقائم بأعمال سفارة الإمارات العربية المتحدة في دمشق عبد الحكيم إبراهيم النعيمي، إضافة إلى رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي لتعزيز العلاقات الدولية مع هذه البلدان.

وأكد الوزير خليل أهمية اللقاءات الثنائية بين الجهات المعنية في سورية والأردن والتي من شأنها أن تعزز من علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيراً خلال لقائه مع رئيس غرفة تجارة الأردن إلى أهمية زيادة مستوى العلاقات التجارية المشتركة وتذليل الصعوبات التي تقف عائقاً أمام ذلك.

من جهته أشار الكباريتي إلى ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوسيع التعاون إلى مجالات متعددة لأنها تؤدي إلى منفعة الشعبين السوري والأردني، وناقش الجانبان خلال الاجتماع رغبة القطاع الخاص في كلا البلدين بعقد منتدى اقتصادي أردني سوري مشترك خلال شهر تشرين الأول من العام الجاري، بمشاركة فعاليات صناعية وتجارية ورجال أعمال من البلدين.

وأكد سفير البحرين والقائم بأعمال سفارة الإمارات أهمية توسيع مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والاقتصادي بين البلدين من خلال برامج تنفيذية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

من جانبها بيّنت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد في تصريح لـ«الوطن»، أن هذه الاجتماعات تأتي في إطار مناقشة الأسباب التي تعيق إمكانية تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية إلى المستوى المأمول، مع التركيز على الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص على صعيد تطوير العلاقات البينية ولاسيما في مرحلة إعادة الإعمار سواء من خلال مجالس الأعمال التي تم تشكيلها أم تلك التي سيتم تشكيلها خلال المرحلة المقبلة.

البازار بين الراكب والسائق بدأ مجدداً بعد قرار رفع سعر البنزين.. والتكسي سرفيس رفعت أجورها فوراً

عبد المنعم مسعود

بدأت تداعيات قرار الحكومة برفع أسعار البنزين تظهر منذ اليوم الأول لتطبيقه فيما يتوقع مستهلكون أن تداعيات القرار ستبرز أكثر وستظهر لتبدو واضحة وجلية مع نهاية الأسبوع.

رأى سائقو سيارات تكسي لـ«الوطن» أن رفع أسعار مادة البنزين المدعوم أمس الأول قد بلغ «دبل ونصف» عن سعره السابق ١١٠٠ ليرة مبينين أن وصول سعر المدعوم لـ٢٥٠٠ ليرة سيعني ارتفاعاً في أسعاره في السوق السوداء فحالياً يتم بيع الليتر بسعر ٧ آلاف ليرة ما يعني أن سعره سيرتفع ليصل إلى ٨٥٠٠ ليرة وقد يصل إلى ١٠ آلاف ليرة.

وأوضح سائقون استطلعت «الوطن» آراءهم امتعاضهم من القرار مبينين أنهم بالأساس مخصصاتهم لا تكفيهم يومين على حين يضطرون باقي الأيام لشراء المادة من السوق السوداء فهم لا يسمح لهم بشراء البنزين بسعر التكلفة إضافة لمنعهم من الحصول على المادة من محطات الأوكتان ٩٥.

وفقاً لمشاهدات «الوطن» فقد أصبح الشد والجذب بين السائقين والركاب واضحاً في بازار يبدأ ولا ينتهي للوصول إلى اتفاق على أجرة الانتقال من مكان إلى آخر وأصبح الانتقال مثلاً من ساحة الأمويين إلى مشفى الهلال الأحمر يصل لعشرة آلاف ليرة ومن المرجة إلى ساحة السبع بحرات ٥ آلاف ليرة ومنها إلى باب توما ١٢ ألفاً وإلى جرمانا ٢٠ ألفاً في حين طلب سائقو آلاف ليرة إلى قدسيا ويكتفي البعض بستة آلاف لليرة للراكب.

وفي السياق قال عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في ريف دمشق عامر خلف إن محافظ الريف عقد اجتماعاً لدراسة واقع النقل في محافظة ريف دمشق بحضور مدير عام المحروقات أحمد الشماط ومندوبين عن شركة جي بي إس وذلك لدراسة تطبيق نظام جي بي إس على جميع خطوط النقل في المحافظة وضبط آلية عمل هذه الخطوط ومنع تسربها وتصرفها بمادة المحروقات.

وبيّن خلف أن المحافظة طلبت من كافة اللجان الفرعية للنقل تزويدها بالمعلومات الكاملة لواقع خطوط النقل وعدد السرافيس العاملة وذلك ليصار إلى معرفة الواقع الفعلي للقطاع الذي يحتوي على أكثر من ٨ آلاف وسيلة نقل مسجلة في المحافظة.

وبيّن خلف أن عدد السرافيس التي تم توطين مخصصاتها حتى الآن يناهز الـ٥٠٠ سرفيس إضافة إلى ٣ آلاف يتم تزويدها بالمخصصات عن طريق مراكز في محافظة دمشق.

ووفقاً لخلف فإن عملية تركيب الجي بي إس ستكون إلزامية لكل السرافيس في البداية وأن السرفيس الذي لن يركب الجهاز لن يحصل على مخصصاته مبيناً أن الفكرة بدأ العمل عليها منذ بداية هذا الأسبوع وهناك اجتماعات ستعقد لاحقاً لانضاج الفكرة من أجل سهولة تطبيقها على أرض الواقع بعد تجاوز كل العقبات التي قد تعوق تطبيقها.

نصدّق الوزارة أم الوزير؟

وزارة التجارة الداخلية: رفع سعر البنزين يهدف لعدم انقطاع المادة أو قلة توافرها

وزير التجارة الداخلية: رفع سعر البنزين ليس له علاقة بتوافر المادة!

فراس القاضي

أثار قرار رفع أسعار البنزين بنسبة غير مسبوقة، الكثير من ردود الأفعال عند السوريين الذين أصبحوا خبراء في توقع الكوارث قبل حصولها، وتنوعت الأحاديث والتوقعات بين حتمية تحول ركوب (التكسي) إلى حلم، وارتفاع في أسعار جميع المواد بسبب ارتفاع أسعار نقلها، وازدياد مدة انتظار المواصلات الشحيحة أساساً والتي ستشح أكثر بعد استغناء الكثيرين عن (التكسي) حال دخول الأسعار الجديدة موضع التنفيذ من السائقين.. وحين بدأت موجة الاعتراض الافتراضية بالانحسار تقريباً، أدلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتصريحات لإحدى وسائل الإعلام، من ضمنها حرفياً: (عندما نثبت سعر المادة بينما النفط يرتفع، يحصل عجز بالميزانية، ورفع سعر البنزين ليس له علاقة بتوافر المادة؟

الشق الأول من التصريح المتعلق بارتفاع أسعار النفط، قوبل عند كثير من رواد مواقع التواصل بالاستهجان لما اعتبروه استخفافاً بقدرة الناس على معرفة الحقائق وعدم احترام لعقولهم، فكان الرد أن قام الكثير منهم بنشر لوائح أسعار النفط العالمية من مجموعة كبيرة من المواقع المختصة بهذا الشأن، والتي أظهرت انخفاضاً مستمراً في أسعاره منذ تاريخ ٤ آب وحتى أمس.

أما الشق الثاني من التصريح، فكان أشد إرباكاً وحيرة، ودفع الناس للتساؤل: هل علينا أن نصدق الوزارة التي قالت إن رفع السعر (ضمان لعدم انقطاع المادة أو قلة توافرها) أم وزير الوزارة ذاتها الذي قال: (رفع سعر البنزين ليس له علاقة بتوافر المادة)؟

بعد رفع سعره بنسبة تتجاوز المئة بالمئة

عضو مجلس شعب لـ«الوطن»: توقيت رفع سعر البنزين ليس مناسباً وترشيد استهلاكه في القطاع العام يشكل وفراً أكثر من رفع الأسعار

رامز محفوظ

قال عضو مجلس الشعب السوري زهير تيناوي في تصريح لـ«الوطن» إن قرار رفع سعر البنزين كان مفاجئاً لكل شرائح المجتمع السوري، وكانت نسبة الزيادة وخصوصاً للمدعوم غير متوقعة.

وأضاف إنه لاشك أن هناك كلفاً كبيرة طالت المشتقات النفطية بدءاً من استيرادها وشحنها وتفريغها وحتى تكريرها وتوزيعها، لكن لم يكن متوقعاً أن تصل هذه الكلف لحدود ١٣٠ بالمئة بالنسبة للبنزين المدعوم.

ولفت إلى أننا كنا نعول أن يكون دور الحكومة في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد والاقتصاد أكثر رأفة وأن تكون أبوية للمواطن الذي يعاني ما يعانيه حالياً، مضيفاً: لا أعتقد أن الكلف وصلت إلى الرقم الذي تم تحديده بقرار وزارة التجارة الداخلية إذ إن الوزارة حددت سعر ليتر البنزين الحر بسعر ٤ آلاف ليرة وبرأي الحكومة أن كلفة الليتر الحقيقية هو ٤ آلاف ليرة وأن الحكومة على الرغم من رفع سعر المدعوم لـ٢٥٠٠ ليرة مازالت تتحمل جزءاً من نفقته لكن وفق اعتقادي أن كلفة ليتر البنزين اليوم تقارب ٢٥٠٠ ليرة ليس أكثر.

وأكد أننا في سورية أمام وضع اقتصادي صعب لكن طريقة المعالجة لهذا الوضع الصعب من خلال رفع سعر البنزين لم تكن صحيحة وهناك طرق أنجح للمعالجة مثل ترشيد استهلاك مادة البنزين بدلاً من رفع سعرها إذ إن ترشيد الاستهلاك للقطاع العام بكل مفاصله سيحقق وفراً بشكل أكبر لخزينة الدولة مما ستحققه الحكومة بهذه القفزة لسعر البنزين غير المتوقعة.

وأشار إلى أن توقيت رفع السعر اليوم لم يكن بمكانه المناسب وحتى في أي توقيت آخر في ظل ما يعانيه المواطن من غلاء الأسعار الفاحش والكبير والمستمر.

وبين أنه بمجرد صدور قرار رفع سعر البنزين في منتصف الليل ارتفعت أسعار وسائل النقل العاملة على البنزين بالتكاسي التي عدلت أسعارها ورفعتها بنسبة تجاوزت ١٠٠ بالمئة إضافة إلى أن رفع سعر البنزين سيطول ليس وسائل النقل التي تنقل الركاب فقط إنما التي تنقل البضائع ضمن المحافظة الواحدة وبين المحافظات.

وأبدى تيناوي خشيته من أن يتم رفع أسعار بقية المشتقات النفطية بعد رفع سعر البنزين مثل المازوت الذي ترتبط به الأعمال الصناعية والمنتجات الغذائية ومنتجات أخرى كثيرة، متمنياً في الوقت نفسه ألا يكون هناك رفع قريب لأسعار بقية المشتقات النفطية.

وطالب تيناوي في ختام حديثه أن يتم تثبيت أسعار المواد في السوق وتشديد الرقابة على الأسعار من وزارة التجارة الداخلية بعد رفع سعر البنزين كي لا يتم استغلال هذا الرفع من بعض التجار.

تعديل عدادات الأجرة سيبدأ قريباً في اللاذقية

اللاذقية- عبير سمير محمود

لا شك أن كل قرار سعر مادة من المحروقات سيليهب الأسعار في السوق التي تعتبر عشوائية في كثير من السلع بظل غياب التسعيرة الرسمية عن معظم المواد سواء مواد غذائية أو أساسية أو حتى كهربائية وغيرها.

ومع رفع سعر البنزين المدعوم إلى ٢٥٠٠ ليرة والأوكتان إلى ٤٥٠٠ ليرة، تسارع سائقو سيارات الأجرة إلى زيادة التعرفة على هواهم، مبررين أن البنزين محسوب عليهم «أسود» أي يشترونه من السوق السوداء بين ٧ – ٨ آلاف ليرة لليتر الواحد بسبب عدم ورود رسائل تكامل الخاصة بالبنزين المخصص عبر البطاقة الذكية بمواعيدها المحددة.

وذكر أحد المواطنين أن غياب السرافيس جعله و٣ من أصدقائه يتعاقدون مع سيارة أجرة لتقلهم يومياً إلى مكان عملهم وكان المبلغ ٢٥ ألف ليرة يقسم على ٤ أشخاص، لنفاجأ اليوم بطلبه ٥٠ ألف ليرة عن الطلب، بمعدل الضعف ليدفع كل شخص ١٢٥٠٠ ليرة! فهل يعقل أن ندفع ٦ بالمئة من الأجر الشهري كل يوم بدلاً عن المواصلات؟

وتساءلت إحدى السيدات عن كيفية زيادة البنزين وفقاً للزيادات العالمية ولتخفيف الحجز، كما تقول وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على حين لا تنتبه هي (وزارة التموين) وزميلاتها من الوزارات المعنية لعجز راتب المواطن عن الاستمرارية حتى أول أسبوع من الشهر، قائلة: هل يرون بعين واحدة أم إن المواطن غير مرئي بالنسبة لهم على الإطلاق؟

وأشار مواطن آخر إلى أن مبيع سعر البنزين بسعر ٢٥٠٠ ليرة يعني زيادة بمعدل ١٠٠ ضعف عن سعر الليتر قبل الحرب إذ كان لا يتجاوز ٢٥ ليرة من دون وجود سوق سوداء للبنزين، متسائلاً بالقول: لماذا لم ترتفع القدرة الشرائية لأجور المواطنين بنسب توازي هذه الزيادات، علماً أن متوسط أجر الموظف كان نحو ١٢ ألف ليرة ليصل في أقصاه اليوم إلى ١٢٠ ألفاً فقط بزيادة ١٠ بالمئة ما يستوجب زيادتها مقارنة بليتر البنزين ليصبح ١,٢ مليون ليرة على أقل تقدير.

في المقابل، طالب أحد السائقين بتوفير البنزين المدعوم بشكل دوري من دون تأخير إضافة لتعديل العدادات وفق التكاليف الحقيقية لمصروف المحروقات والصيانة، والأخيرة تغيب عن معتمدي الدراسة في تحديد تعرفة العداد، وفق ما ذكر، مشيراً إلى أنه سيركن سيارته بعد اليوم إذ إنه لم يكن قد سمع بقرار الرفع لأنه ينام باكراً وعلم به في الصباح من زملائه ما اضطره للعمل لساعات الصباح فقط والعودة للمنزل «لحتى الله يفرجا» حسب قوله.

في حين لم يفاجأ معظم المواطنين برفع أسعار الخضر والفواكه، وذكر أحدهم أن القرار الليلي متوقع الصدى الصباحي له على أسعار المواد كافة، بحجة أن السيارات التي تنقل الخضر من سوق الهال تعمل على البنزين إلا أن الأرقام التي تتم زيادتها غير مدروسة وعشوائية يحددها الباعة بزيادة تصل في كل مادة بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ ليرة للمادة والضحية جيب المواطن.

عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع المحروقات والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بمحافظة اللاذقية علي يوسف أكد لـ«الوطن»، أن ضبط الأسعار وأجور النقل يتم وفق القانون، إذ تم تنظيم أكثر من ٦ آلاف ضبط لمخالفات متعددة خلال الفترة الماضية.

وأشار يوسف إلى أن تعديل عدادات سيارات الأجرة سيتم خلال الفترة القريبة بانتظار التعليمات الوزارية عقب قرار رفع البنزين، مبيناً أن اللجان المختصة ستعقد اجتماعات بهذا الخصوص للعمل على تحديد الأسعار بأقرب وقت.

وشدد يوسف على العمل لحماية المستهلك وضبط الأسواق، مشيراً إلى انعكاس رفع البنزين على السوق من ناحية زيادة أجور النقل خاصة لسيارات السوزوكي العاملة على البنزين التي تنقل الخضر وغيرها، ومشدداً على العمل المستمر بمتابعة حركة الأسواق بشكل يومي وآني.

ونفى عضو المكتب التنفيذي ما يثار على مواقع التواصل حول تخفيض كميات التعبئة من مخصصات سيارات الأجرة، مشيراً إلى أنه لم يرد أي تعديل على المخصصات حتى تاريخه.

وذكر يوسف أن الطلبات الواردة من البنزين والمازوت إلى المحافظة حالياً بمعدل ١٨ طلب مازوت و١٧ طلب بنزين بشكل يومي ويتم توزيعها على المحطات والفعاليات كالأفران والمشافي ووسائل النقل وغيرها بشكل يومي حسب الحاجة والأولوية.

أزمة النقل تتفاقم في تجمع جديدة الفضل

رئيس المجلس البلدي: ٥١ سرفيساً فقط يعمل من أصل ١١٩ وطالبنا بعدم تزويد السرافيس المتغيبة بالمازوت

القنيطرة - خالد خالد

لا يختلف واقع النقل في تجمع جديدة عرطوز الفضل عن جارتها جديدة البلد والسمة الأبرز غياب وسائط النقل عن العمل رغم كثرتها، حيث اشتكى أبناء التجمع من مشكلة النقل وانتظار ساعات طويلة سواء بالذهاب إلى دمشق أم العودة، حيث يضطر كثير من المواطنين للركوب في السيارات العابرة (سوزوكي أو بيك آب أو قلاب) ومن يستطع أن يدفع يركب سيارة عمومي (تكسي) وأجرتها ٤٠٠٠ ليرة للراكب وهو مبلغ ليس بقليل على موظف حكومي أو طالب جامعي.

ولعل معاناة أبناء تجمع جديدة الفضل أكبر من المناطق المحيطة، حيث يضطر المواطن للركوب بأكثر من وسيلة، فبعد وصوله إلى مفرق التجمع عند طريق دمشق القنيطرة يأخذ (التك التك) الذي ينقل المواطنين إلى داخل التجمع لعند وحدة المياه وهو آخر موقف بأجرة ٢٠٠ ليرة، لأن أغلبية السرافيس العاملة على خط جديدة الفضل البرامكة لا تصل إلى نهاية خطها في التجمع وإنما نهايته عند تقاطع جديدة الفضل والبلد، ناهيك عن مزاجية أصحاب السرافيس وانتقاء الركاب.

رئيس مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز الفضل محمد العلان أوضح أنه ومن خلال متابعة عمل الميكروباصات العاملة على خط جديدة عرطوز الفضل – البرامكة وبالتعاون مع مراقب الخط تبين أن عدد الآليات العاملة على الخط المذكور بشكل فعلي ٥١ آلية وتقوم بتخديم المواطنين وذلك من أصل ١١٩ ميكرو باصاً مسجلة على الخط، غير معروف مصيرها من مراقب الخط أو وجهة الخط الذي تعمل عليه حالياً أو فيما إذا كانت متعاقدة مع إحدى الجهات العامة أو الخاصة.

وبيّن العلان وجود عدد من الميكروباصات لا تعمل على الخط المذكور نهائياً ولا تقوم بتخديم المواطنين وقد تم مخاطبة الجهات المعنية من أجل إيقاف بطاقات تلك الآليات وعدم منحها مخصصاتها من مادة المازوت لأن الجهة المخولة بذلك دمشق وليس البلدية.

وأضاف إن تجمع جديدة عرطوز الفضل لا يخدم بباصات النقل الداخلي أسوة بالمناطق المجاورة جديدة البلد وعرطوز، كما أن هناك معاناة كبيرة من الأهالي والعاملين وطلاب الجامعات والمدارس من النقل، علماً أن عدد المقيمين في تجمع جديدة عرطوز الفضل يتجاوز ٢٢٥ ألف نسمة، آملاً من الجهات المعنية تخصيص عدد من باصات النقل الداخلي لتخديم أبناء المنطقة.

وأشار رئيس المجلس إلى أن السرافيس العاملة والبالغ عددها ٥١ غير ملتزمة بالعمل طول النهار، فالبعض منها يعمل ثلاث سفرات في اليوم، ومنها يعمل سفرتين ومنها من يعمل سفرة واحدة، علماً أن مخصصات السرافيس تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ ليتراً يومياً.